مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015 - 2030

جمهورية مصر العربية، 29 نوفمبر - 1 ديسمبر 2015

9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

إعداد:

الدكتور/ سعود القرعان

مستشار لدى الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون

والاستراتيجية الدولية للحد من المخاطر

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

League of Arab States

منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization

محتويات ورقة العمل:

الموضوع	رقم الصفحة
أ- خلفية عامة	2
- السياق الإقليمي للهدف في المنطقة العربية	2
- تحليل الهدف من منظور النوع الاجتماعي وذلك بالتركيز على واقع المرأة العربية وأولوياتها	3
ب- تأثير المحور/الهدف على وضع المرأة العربية	5
ج- التحديات التي تواجه المرأة العربية في إطار الهدف	6
د- أهم الفرص المتاحة أمام المرأة العربية في إطار الهدف (نظرة مستقبلية)	7
هـ- تحديد آليات القياس والمتابعة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة العربية في إطار الهدف	9
و- توصيات عملية (السياسات/المتابعة)، بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة العربية في إطار الهدف، موجهة الى الحكومات، الآليات الوطنية المعنية بالمرأة ومنظمات المجتمع المدني	12
المراجع	15

أ- خلفية عامة:

- السياق الإقليمي للهدف في المنطقة العربية:

إن إهداف التنمية المستدامة (2015-2030) التي التزمت بها الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة (ومن ضمنها الدول العربية) سوف تستخدم لتأطير سياسات هذه الدول للدفع بالجهود العالمية نحو عالم مستدام وخال من الفقر ونحو المساواة بين الجنسين، والانسجام البيئي، والنمو الاقتصادي المستدام وغيرها من الاهداف والأولويات الأخرى.

وعلى العكس من الأهداف السابقة (2000-2015) التي ركزت على الدول النامية، فإن هذه الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة إصبحت عالمية وتستهدف جميع الدول على حد سواء. فالتنمية المستدامة تشتمل بطبيعتها على العديد من أصحاب المصالح المختلفة في العديد من المستويات المختلفة، بدأ من الحكومات الوطنية، للشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، إلى القرى الصغيرة، وغيرها. ومن هنا يتضح صعوبة جمع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالعمل معا في الوقت المناسب والمكان المناسب لحل مشاكل الفقر والاستدامة المعقدة.

التحدي الرئيسي، هو ضمان المسؤولية والمساءلة، عن التقدم المحرز نحو تحقيق وتلبية و تنفيذ خطة اهداف التنمية المستدامة وتوفير آليات للقيام بذلك مع الحاجة إلى الربط عبر المستويات المحلية والوطنية والدولية.

- تحليل الهدف من منظور النوع الاجتماعي وذلك بالتركيز على واقع المرأة العربية وأولوياتها:

إن الاستثمار في البنية الأساسية مثل النقل والري والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصر حيوي من عناصر تحقيق التنمية المستدامة والتمكين للمجتمعات في كثير من البلدان، حيث أن النمو في الإنتاجية والدخل وتحسين النتائج الصحية والتعليمية يقتضيان الاستثمار في البنية الأساسية.

إن وتيرة النمو والتحضر تحتاج إلى إستثمارات جديدة في البنية الأساسية المستدامة التي يمكن أن تعطي زخم للنمو الأقصادي والإستقرار السياسي والاجتماعي وتساعد على التكيف بقدر أكبر مع التغيرات السياسية والبيئية والإجتماعية (نزاعات مسلحة، تغير مناخي، زيادة شدة وتكرار الكوارث الطبيعية والهجرات والنزوح القصري وغيرها).

التنمية الاقتصادية كعنصر أساسي من التنمية الشاملة تستند بشكل كبير على البنية التحتية من طرق وجسور ومرافق تسمح للشركات بالعمل والأفراد في الحصول على الخدمات الأساسية. لتحقيق تنمية إقتصادية ومستدامة فإننا بحاجة الى أن تكون البنية التحتية أيضا مستدامة في البناء والإستخدام عن طريق التكنولوجيا السليمة بيئيا.

أحرزت المنطقة العربية تقدما فيما يتعلق بظروف الحياة للنساء، فمعدلات الخصوبة ووفيات الأمهات قد انخفضت، كما أن إلمام النساء بالقراءة والكتابة وحصولهن على كل مستويات التعليم تطور بشكل ملحوظ.

وقد حققت معظم الدول العربية تطورا بشكل ملحوظا في إزالة الفجوة بين الجنسين لجهة الإلتحاق بالتعليم وخاصة بالتعليم الإبتدائي، وقد ارتفع مؤشر المساواة بين الجنسين الذي يقيس نسبة البنات إلى البنين، في كل مراحل التعليم في معظم الدول العربية. وتحقق هذا التطور في ظل تباينات ملحوظة لا تزال موجودة بين المجموعات الثلاث الأكثر نجاحا وهي دول مجلس التعاون الخليجي ودول المغرب العربي ودول المشرق العربي وبين الدول الأقل نموا.

وشهدت المنطقة العربية إصلاح العديد من التشريعات التي تميز بين المرأة والرجل ووضعت قوانين جديدة لحماية المرأة وزيادة مشاركتها في الحياة العامة. لكن وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت في الحصول على التعليم، تظل المشاركة الإقتصادية والسياسية للمرأة منخفضة في المنطقة العربية.

وحيث أن إهداف التنمية المستدامة هي مفهوم متكامل وشامل فإنه يجب ان يتم مراعاة بعد النوع الاجتماعي في جميع عناصر التخطيط لتحقيق أي هدف.

تحتاج البنية التحتية إلى أن تكون مستدامة في البناء والاستخدام عن طريق التكنولوجيات السليمة بيئياً ورفع مستواها من خلال الإبتكار والبحث العلمي المستمر في الصناعات القائمة والمستقبلية. لذا فانه لتحقيق

التنمية المستدامة فالاستثمارات في البحوث والتنمية سيكون أمرا أساسيا، ولكن معظم الباحثين في منطقتنا العربية لا يزالون من الرجال (حيث أن المرأة تشكل نسبة متدنية من المشاركة في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي)

مع وجود المرأة العربية بعيدة عن صنع القرار السياسي والإقتصادي، فإن منطقتنا العربية ستظل بعيدة عن تحقيق التوازن بين الجنسين.

ب- تأثير المحور/الهدف على وضع المرأة العربية

بالرغم من الجهود المبذولة في منطقتنا العربية لتقليص الفجوة بين الجنسين إلا أن تقرير مؤشر الفجوة بين الجنسين لعام 2014 (أطلق لأول مرة في عام 2006 ضمن منتدى الإقتصاد العالمي) والذي شمل نتائج 142 دولة، يظهر بأن الدول العربية (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) تصنف ضمن القسم الأخير على جدول الدول العالمية. حيث يقيس هذا التقرير حجم فجوة عدم المساواة بين الجنسين في أربعة مجالات هي المشاركة والفرص الاقتصادية (معدلات الرواتب ومستوى المشاركة وفرص الحصول على وظائف تتطلب مهارات عليا)، التحصيل العلمي (فرص الحصول على التعليم الأساسي والعالي)، التأثير السياسي (معدلات التمثيل في دوائر صنع القرار) والصحة ومتوسط الأعمار (متوسط الأعمار والتناسب بين الجنسين)

تبذل الدول العربية جهودا مميزة لإدماج المرأة في مسار التخطيط للتنمية الشاملة وضمن المراحل الأولى، إلا أن المؤشرات العالمية لنتائج تلك الجهود ما زالت ضمن حدودها الدنيا. لذا تبرز الحاجة الملحة لمراجعة تلك الجهود ومشاركة أكبر للمرأة في تلك السياسات.

يمكن للدول العربية الإستفادة من الزخم الدولي بإتجاه المساعدة على تحقيق المساواة وتمكين المرأة وذلك بالإستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال، خاصة تلك التجارب التي تملك العديد من العناصر المشتركة.

إن التقدم الإقتصادي والإجتماعي والنجاحات النوعية لوضع المرأة في بعض الدول العربية يمكن أن يستفاد منها كدروس مستفادة وقصص نجاح يمكن أن تعمم على بقية الدول، حيث تمتلك هذه الدول الكثير من عناصر النجاح إذا توفرت الإستراتيجيات المناسبة والإرادة لذلك. البدء بتنفيذ هذه الإستراتيجيات في القطاع العام يمكن أن يساعد كثيرا في هذا المجال، حيث أنه الخيار المفضل لدى المرأة العربية المشاركة في القوى العاملة، ويعكس هذا التفضيل ظروف العمل المدعمة بالتشريعات، حيث التمييز القائم على أساس الجنس أقل حدة وحيث الاستقرار الوظيفي والحوافز والخدمات للنساء أفضل. علاوة على ما يوفره هذا القطاع من احترام.

ج- التحديات التي تواجه المرأة العربية في إطار الهدف

إن تزايد عمل المرأة وتوسيع دورها في عملية التنمية بوجه عام يرجع إلى توسع السياسات التنموية، وهي تأخذ في الاعتبار أهمية عمل المرأة في هذا المجال لزيادة قدرة المجتمع الإنتاجية، والاستفادة من عملها.

ولتعزيز دول المرأة العربية في هذا المجال لا بد من دراسة تحليلية ومعمقة للعوامل الإجتماعية والإقتصادية المؤثرة في عمل المرأة العربية بحيث تشمل العوامل الإجتماعية مثل **التعليم والتأهيل**، **نظرة المرأة الى العمل** (وهي نظرة ترتبط بالواقع النفسي والاجتماعي للمرأة، حيث أن كثيراً من النساء يفضلن عمل البيت والعناية بالأسرة رغم توفر فرص العمل أمامهن)، **تشريعات وقوانين العمل** (في معظم الأقطار العربية هناك تشريعات وقوانين تتعلق بعمل المرأة، مثل منح إجازة الأمومة والضمان الاجتماعي والتقاعد والعمل الملائم لطبيعة المرأة مع مراعاة ظروفها الاجتماعية والمساواة في الأجور مع الرجل في حال تساوي العمل وتوفر فرص التعليم والتأهيل والتدريب)، **الهجرة للذكور داخل الوطن أو خارجه** (الهجرة إلى الخارج وخاصة من قبل القوى العاملة من الذكور في بعض الأقطار العربية نحو بلدان الخليج وغيرها قد أثر على عمل المرأة وخاصة لدى البلدان المصدرة للقوى العاملة مثل الأردن ومصر ولبنان وسوريا واليمن, فقد أصبح لديها نقص في القوى العاملة في بعض المهن مما أدى إلى دخول المرأة مجال الأعمال الشاغرة في تلك البلدان).

ومن العوامل الإقتصادية نجد أن طبيعة البناء الاقتصادي للمجتمع قد زادت من الحاجة إلى زيادة دخل الأسرة لتزايد النفقات الاستهلاكية كما أنها زادت من إحتياجات المرأة بشكل خاص نتيجة للتغيرات

الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع مما يضطرها للعمل كي تسهم في تلبية متطلبات الأسرة وتخفيف الأعباء على الأسرة.

معالجة السلبيات التي ترتبط بعمل المرأة مثل إرهاق المرأة جسمياً نتيجة قيامها بأعمال مخالفة لطبيعة تكوينها الجسدي والتفكك الأسري وزيادة معدلات البطالة لدى الذكور، وذلك من خلال تبني عدد من الإقتراحات والحلول مثل التوسع في مجالات العمل الجزئي بحيث يفسح المجال لمشاركة المرأة فيه بجزء من وقتها، مراعاة طبيعة الأعمال التي تناسب تكوين المرأة الفسيولوجي بحيث لا تؤدي أعمالاً غير مناسبة لطبيعتها، العمل على تغيير بعض القيم المعوِّقة لعمل المرأة لتؤدي دورها في المجتمع، وأن تقوم المرأة بالدفاع عن حقوقها من خلال مشاركتها في الأحزاب والجمعيات والمؤسسات وغير ذلك وقيام وسائل الإعلام بالتوعية بأهمية دور المرأة في المجتمع كأم وعاملة وإبراز هذا الدور في تقدم المجتمع وتنميته، واستيعاب عمل المرأة في إطار سياسة تنموية مدروسة تراعي التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

ان المردود الاقتصادي لتعليم الإناث هو أقل مما هو متوقع عموما، ويتجلى ذلك في تدني مستويات الاجور وكذلك في ضعف المشاركة في صنع القرار. علاوة على ذلك، فان وصول المرأة العربية الى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وخاصة الى الامكانات التي توفرها الانترنت، يبقى محدودا. فمن الواضح ان الفقر والتعليم غير الملائم، او الانتقاص من حقوق المواطنة ليست هي بالضرورة المتغيرات الاكثر تأثيرا على مكانة النساء والرجال على حد السواء. ان التمييز القائم على أساس الجنس والفجوات القائمة بين الجنسين تؤثر سلبا في امكانات المرأة العربية الاقتصادية. كل هذا ينعكس في المعطيات الاجمالية المتعلقة بدليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ومقياس تمكين المرأة في بلدان المنطقة العربية.

د- أهم الفرص المتاحة أمام المرأة العربية في إطار الهدف (نظرة مستقبلية)

لا تزال مساهمة المرأة العربية في النشاطات الإقتصادية وتلك المرتبطة بالنمو والرفاه متدنية بشكل كبير، مما يسهم في قصور تطور الدول العربية في تلك القطاعات' حيث لا تزال أسواق العمل العربي مقسمة على أساس نوع الجنس، ولا تزال مشاركة الإناث في سوق العمل أدنى من مشاركة الذكور، ومعظم الأعمال غير مدفوعة الأجر تقوم بها المرأة، كما يُلاحَظ أن تمثيل المرأة في القطاع غير الرسمي وشرائح السكان

الفقيرة يتجاوز تمثيل الرجل بكثير في الحالات التي تعمل فيها المرأة مقابل أجر. ولا يزال تمثيل المرأة منخفضا في المناصب العليا وفي مجال ريادة الأعمال.

تمكين المرأة العربية من تنمية إمكاناتها الكاملة في سوق العمل من شأنه تحقيق مكاسب اقتصادية كلية كبيرة على الدول، حيث تشير دراسة قام بها العالم اقوير وآخرون في عام 2012 الى أن رفع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة إلى مستويات مشاركة الذكور من شأنها أن ترفع إجمالي الناتج المحلي في البلدان بنسبة كبيرة (على سبيل المثال: في الإمارات العربية المتحدة بنسبة 12% وفي مصر بنسبة 34%)

تحسين فرص المرأة لكسب الدخل والتحكم فيه يمكن أن يسهم في توسيع نطاق التنمية الاقتصادية في خاصة في الاقتصادات النامية. حيث أن المرأة العربية تسهم في إستثمار جزءا كبيرا من دخل أسرتها المعيشية في تعليم أبنائها بدرجة أكبر من الرجل مما يؤثر إيجابا على نوعية التعليم. تشير منظمة العمل الدولية إلى أن عمل المرأة، مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر، يمكن أن يكون أهم عامل على الإطلاق للحد من الفقر في الاقتصادات النامية.

ومن شأن توظيف النساء على قدم المساواة مع الرجال أن يتيح للشركات الاستفادة بدرجة أكبر من مجموعة المواهب المتاحة، مما تترتب عليه انعكاسات على النمو المحتمل. بالإعتماد على الدراسات الحديثة في هذا المجال (مثل بارش ويي 2012، سيد 2012 ولورد ديفز 2013) فإن هنالك أدلة، وإن لم تكن حاسمة، على حدوث تأثير إيجابي على أداء الشركات نتيجة لوجود نساء في مجالس إداراتها ومناصب الإدارة العليا فيها، فالشركات التي توظف نساء في مناصب الإدارة يمكن أن تكون مهيأة بشكل أفضل لخدمة الأسواق الاستهلاكية التي تهيمن عليها النساء ويمكن أن يؤدي التنوع الأكبر، من حيث نوع الجنس، في مجالس الإدارات إلى تعزيز حوكمة الشركات بتوفير طائفة أوسع من المنظورات.

التعرف على الاتفاقيات والمعاهدات والتشريعات الدولية والاقليمية والمحلية المعنية بحقوق المرأة واهمها حقها المكتسب في التعليم يمثل فرصة مثالية للمرأة العربية في تعزيز دورها الإيجابي ضمن مجتمعاتها. كما أن استكشاف الفرص المتاحة فى التحولات الهيكلية التى يشهدها المجتمع الدولى وفى مقدمتها العولمة وما يرتبط بها من ثورة فى عالم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتى يمكن تعظيم الجوانب الايجابية بها ذات الصلة بالمرأة مما ينعكس فى نهاية المطاف على وضع تنمية المرأة وتوسيع فرص الحياة لديها.

هـ- تحديد آليات القياس والمتابعة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة العربية في إطار هدف إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار:

تم إقتباس هذه المؤشرات إعتمادا على مقترحات عالمية للمؤشرات وأدوات القياس لأجندة التنمية لما بعد العام 2015 إعتمادا على مساهمات المنظمات الدولية ذات العلاقة (The Inter-Agency Expert Group on Sustainable Development Goal Indicator (IAEG-SDGs)) ، كما أنها تعتمد على تقييم ومداولات الدول للمؤشرات المقترح في شهر شباط 2015 من حيث جدواها وملائمتها وإستدامتها.	
الإحتياج	**المؤشرات وأدوات القياس (على مستوى الدول)**
الإحتياج-9-1: إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل وصول الجميع إليها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة.	**المؤشر-9-1-1:** نسبة عدد الأشخاص العاملين في إعمال البنية التحتية (إستشارات، محاسبة، تكنولوجيا المعلومات وغيرها من خدمات الأعمال) الى عدد العاملين الكلي.
	المؤشر-9-1-2: عدد المسافرين وحجم الشحن ونسبة المواطنين الذين لديهم القدرة على إستخدام طرق صالحة في كل الفصول
الإحتياج-9-2: تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموا.	**المؤشر-9-2-1:** القيمة المضافة للتصنيع (المساهمة في الناتج المحلي، نصيب الفرد ونسبة النمو)
	المؤشر-9-2-2: التوظيف في المجال الصناعي (النسبة الى عدد الوظائف الكلي)
الإحتياج-9-3: زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات	**المؤشر-9-3-1:** نسبة القيمة المضافة للصناعات الصغيرة الى القيمة المضافة للصناعات الكلية

ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق.	
الإحتياج-9-4: تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقا لقدراتها.	**المؤشر-9-4-1:** مقدار الإنبعاث الكربوني (مقدار المواد المستخدمة لكل وحدة من القيمة المضافة بالدولار)
	المؤشر-9-4-2: مقدار الإنبعاث الكربوني (مقدار الطاقة المستخدمة لكل وحدة من القيمة المضافة بالدولار)
الإحتياج-9-5: تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار وزيادة عدد العاملين في مجال البحث والتطوير بنسبة في المائة لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير.	**المؤشر-9-5-1:** نسبة الإنفاق على البحث والتطوير الى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة الإنفاق على البحث والتطوير والتوظيف)
	المؤشر-9-5-2: نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات الصغيرة والمتوسطة ذات التقنية العالية الى القيمة المضافة الكلية
الإحتياج-9-أ: تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.	**المؤشر-9-أ-1:** مقدار الإستثمار في البنية التحتية كنسبة الى الناتج القومي المحلي (التدفق المالي السنوي لمشاريع البنية التحتية بالدولار
	المؤشر-9-أ-2: نسبة القروض المستخدمة لتنفيذ مشاريع البنية التحتية الى القروض الكلية
الإحتياج-9-ب: دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى.	**المؤشر-9-ب-1:** القيمة الإجمالية لجميع آليات الدعم للتكنولوجيا والإبتكار (بالدولار ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي)
	المؤشر-9-ب-2: القيمة الإجمالية للإنفاق على التنويع والقيمة الإضافية للسياسة المتعلقة

	بالأدوات والآليات (بالدولار ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي)
الإحتياج-9-ج: تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام 2020.	**المؤشر-9-ج-1:** جودة الشبكات الثابتة والمتحركة مقاسة بسرعة التنزيل
	المؤشر-9-ج-2: الإشتراكات بالإنترنت عن طرق الشبكات الثابتة والمتحركة لكل منزل

الإحتياج	المؤشرات وأدوات القياس لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
الإحتياج-9-1: إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل وصول الجميع إليها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة.	مساهمة المرأة العربية في أعمال البنية التحتية المرتبطة بالإستشارات، المحاسبة، تكنولوجيا المعلومات وغيرها من خدمات الأعمال، والعمل على توفير فرص التعلم وتشجيعه ضمن هذه التخصصات في الجامعات والمعاهد.
الإحتياج-9-2: تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموا.	نسب توظيف المرأة العربية في المجال الصناعي وحساب مساهمتها في الناتج المحلي ونسبة النمو.
الإحتياج-9-3: زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة	مساهمة المرأة العربية في الإستثمار والتوظيف في الصناعات الصغيرة وحساب نسبة القيمة المضافة الى القيمة الكلية.

والأسواق.	
الإحتياج-9-5: تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار وزيادة عدد العاملين في مجال البحث والتطوير بنسبة في المائة لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير.	قياس مساهمة المرأة العربية في إجمالي البحث العلمي والتطوير، وكذلك مشاركتها (بالإستثمار والتوظيف) في الصناعات الصغيرة والمتوسطة ذات التقنية العالية وحساب قمتها المضافة الى القيمة المضافة الكلية
الإحتياج-9-أ: تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.	قيمة القروض المقدمة للمرأة العربية والتي تستخدم لتنفيذ مشاريع بنية تحتية، وإحتساب قيمتها ال قيمة القروض الكلي.

و- توصيات عملية (السياسات/المتابعة)، بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة العربية في إطار إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار. هذه التوصيات موجهة الى (الحكومات، الآليات الوطنية المعنية بالمرأة ومنظمات المجتمع المدني)

تعتمد هذه التوصيات بشكل كبير على تحليل ومقارنة التقارير الوطنية والاقليمية التي تناولت موضوع التنمية المستدامة ووضع المرأة العربية الدولية والمؤشرات الدولية المعتمدة التي تصدرها المؤسسات والمنظمات الدولية مثل مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤشر الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي، تقرير تنمية المرأة العربية لعام 2015 وتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2013.

- ضمان مراعاة مسألتي النوع الاجتماعي والفقر في صياغة وتنفيذ تشريعات سوق العمل والحد الادنى من معايير العمل المستندة الى اتفاقيات ومعاهدات منظمة العمل الدولية وغيرها من الاتفاقيات والمعاهدات المعنية بحقوق الانسان.

- الاعتراف بالبطالة والعمالة الجزئية لدى المرأة العربية، ومعالجتها بفاعلية في عملية جعل أنظمة سوق العمل تراعي مسألتي النوع الاجتماعي والفقر.

- مزيد من الاهتمام الخاص بتأمين حصول النساء والرجال على قروض بصفة متكافئة وفق شروط معقولة وتشجيعهم على اعتماد تقنيات تعزز الانتاج وترفع من عائداته وتوفير فرص التدريب على مهارات يحتاجها السوق.

- الاستثمار في تعزيز مراكز العمل المناسبة المرتبطة باستراتيجيات تخلق عمالة تراعي مسألتي النوع الاجتماعي والفقر وتعالج بفاعلية التمييز القائم على أساس الجنس في القطاع الخاص في المنطقة العربية.

- تعزيز التنوع الاقتصادي كشرط أولي لتوليد فرص عمل دائمة.

- توحيد مفاهيم سوق العمل وتعريفاته، بما في ذلك جمع المعطيات ومنهجيات قياسها. ويعني هذا أيضا الاستثمار في تطوير المزيد من المقاربات المبتكرة في هذا المجال.

- تخصيص موارد كافية في الميزانية للقيام بأبحاث حول العلاقة المتداخلة والمعقدة بين مسائل النوع الاجتماعي والفقر في أسواق العمل العربية. ويشمل هذا اتباع طرق ووسائل فعالة للافادة من امكانات المرأة العربية في المجال الاقتصادي، التي لا يمكن من دونها تحقيق تنمية بشرية واقتصادية مستدامة.

- تقييم ملاءمة القروض بالغة الصغر كأداة لتخفيف حدة الفقر اعتبارا الى ان المرأة المرأة العربية الفقيرة تفضل العمل المأجور في القطاع غير المهيكل على العمل لحسابها الخاص.

- إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج التي تعالج بفعالية الفجوات بين الجنسين في نوعية التعليم والتدريب وملاءمتها لاحتياجات السوق (اعادة تعريف مفهوم المعرفة لدى المرأة ليتضمن المعارف القانونية والاقتصادية والتقنية).

- تخصيص موارد كافية في الميزانية للخدمات الاجتماعية ذات الصلة لضمان قدرة المرأة العربية على الوصول الى فرص التعليم والتدريب على قدم المساواة مع الرجل.

- تشجيع وسائل الاعلام على الترويج للنماذج الايجابية في الأدوار الاجتماعية للرجل والمرأة في المجتمع، ولا سيما لدور المرأة العربية الاقتصادي الفعلي والمحتمل ومساهمتها في التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة.

- معالجة مسألة اللاتكافؤ بين الرجل والمرأة في تحمل المسؤوليات داخل الأسرة واعادة الانتاج الاجتماعي، وفي الحقوق مهما كان مأتاها من التشريع او من التقاليد باعتبار ذلك جزءا من تمكين المرأة العربية اقتصاديا واجتماعيا على قدم المساواة مع نظيرها الرجل.

- سن وتطبيق التشريعات والانظمة التي تراعي مسألتي النوع الاجتماعي والفقر وتثمن دور مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته.

- دعم المنظمات غير الحكومية التي تساعد استراتيجياتها وبرامجها على تمكين المرأة العربية اقتصاديا واجتماعيا.

- العمل على قيام محيط ملائم يولي تنمية الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية أهمية متساوية بدلا من التركيز بصورة رئيسية على التنمية الاقتصادية. ويعني هذا، تشجيع اعتماد مقاربة شمولية في صياغة برنامج عمل يقوم على مبدأ التنسيق والتزامن الفعال في ما بين السياسات والاستراتيجيات العربية الاقليمية.

- المراجع:

- Aguirre, DeAnne, Leila Hoteit, Christine Rupp, and Karim Sabbagh, 2012, "Empowering the Third Billion. Women and the World of Work in 2012," Booz and Company.

- Barsh, J., and L. Yee, 2012, "Unlocking the Full Potential of Women at Work," McKinsey & Company/*Wall Street Journal.*

- Lord Davies of Abersoch, 2013, "Women on Boards 2013: Two Years On," Government of the United Kingdom.

- World Bank, 2011, *World Development Report 2012. Gender Equality and Development* (Washington), 2012a, *World Development Report 2013. Jobs* (Washington).

- World Development Indicators, 2013. http://data.worldbank.org/data-catalog/worlddevelopment- indicators (accessed on June 17, 2013).

- UNDP. (2013). *Human Development Report 2013: The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World*. New York, NY: UNDP. Available at http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2013

- The Global Gender Gap Report, 2014. World Economic Forum.

ملاحظات